

**The Maghreb**

and Current Regional Transformations  
Doha, 16<sup>th</sup> – 17<sup>th</sup> February 2013

**المغرب العربي**

والتحوّلات الإقليمية الراهنة  
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحوّلات الإقليمية الراهنة"،  
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

# الإسلاميون كقوة صاعدة: إشكالات الاعتراف والتعايش

**محمد جميل بن منصور**

سياسي موريتاني ورئيس حزب التواصل ذي التوجه الإسلامي

رغم أن أغلب المحللين وحتى السياسيين الممارسين لم يكن يتوقع ما حدث في العالم العربي عموما وفي المغرب العربي خصوصا من تطورات سياسية وثورية، فإن هذه التطورات تسارعت على نحو أربك معظم الأطراف وغير من أحوال ومواقع كان الإسلاميون أبرز المعنيين بها.

لقد ظل الإسلاميون في المغرب العربي قوة مهمة ومغيبية في أغلب الحالات، أما أهميتها فتعود إلى تجذرها وانتشارها وقدرتها على المغالبة في وجه استبداد أغلب أنظمة المنطقة المغاربية، وأما تغييبها فواضح من خلال مشهد ما قبل الربيع الديمقراطي خصوصا في تونس وليبيا حيث القمع والملاحقة ومحاولات الاستئصال، ولم يكن الحضور الموجه في الجزائر التي عرف فيها مكون مهم من التيار الإسلامي ( الجبهة الإسلامية للإنقاذ ) إقصاء وتشريدا، والمتحكم فيه في المملكة المغربية والتي لم تسلم من ملاحقة فصيل فعال كجماعة العدل والاحسان، والبادئ بعد فترة ملاحقة في موريتانيا... ليغير الصورة العامة لما قبل ربيع 2011.

وفي لحظة من لحظات التاريخ الذي تحكمه سنن التحول والمغالبة اجتمعت عوامل عديدة لتؤدي إلى الربيع الديمقراطي الذي رفعت فيه شعارات الحرية والكرامة والعيش الكريم... وتالت الأحداث لتسقط أنظمة وتكفي أخرى وتتمنع ثالثة، وبرز الإسلاميون قوة صاعدة أثناء وبعد هذه الأحداث مما جعلهم من أهم مكونات مشهد ما بعد الربيع: فازوا في انتخابات تونس الأولى بعد سقوط ابن علي، وفازوا في انتخابات المغرب ما بعد التكيف وتعديل الدستور، وكانوا من الفائزين في انتخابات ليبيا وإن احتل الرتبة الأولى غيرهم، وظهر صوتهم بارزا في موريتانيا، وكانت انتخابات الجزائر استثناء، فلا ثورة ثم التكيف محدود أو غائب والإسلاميون منقسمون وسنوات الأزمة لها حكمها وأثرها.

وهكذا بدأت الأسئلة تطرح ويعاد طرحها، فنحن أمام قوة تحكم أو ينتظر منها ذلك أو لها تأثير قوي في شارع المعارضة البديل وبالتالي عليها أن توضح وتشرح.

بعد فترات من المنع والتضييق وحجب الاعتراف أو تقييده، هل حسم سؤال الاعتراف بالتيار الإسلامي بمعنى التطبيع معه، وما هي فلسفة هذا التيار في موضوع التعايش بمفهومه الأوسع مع المجتمع وإكراهاته، مع الدولة الحديثة ومتطلباتها، مع الآخر بمختلف أنواعه، مع الخارج ومطالبه... وهذا ما نحاول طرح بعض الأفكار المتعلقة به.

## أولا: صعود الإسلاميين.. مسار وإشكالات

رغم أن صاحب الورقة لا يفضل المنزغ التاريخي فيها وإنما يفضل التركيز على التحليل والمقاربة والاستشراف فإن شيئا من التاريخ قد يساعد في الفهم أكثر والتأسيس لاستنتاجات سليمة ومتناسكة، فالنموذج المغربي أخذ مميزاته من خصوصية البلد وسلوك النظام فيه، فبعد فترة من النفس الثوري برز مع تجربة الشبيبة الإسلامية اتجه الإسلاميون المغاربة لمنطق الاعتدال وفلسفة التكيف مع الواقع فوعدت مراجعات من طرف قيادات في الشبيبة، وانطلقت مبادرات من خارج صفها ليتكامل كل ذلك مفضيا إلى تنظيمات وجماعات؛ بعضها ذو حدود محلية وبعضها ذو منزغ وطني شامل هي التي ستلتقي أو يتلاقى أغلبها لاحقا في حركة التوحيد والإصلاح إطارا حركيا ودعويا، وفي حزب العدالة والتنمية إطارا حزبيا وسياسيا.

وموازاة مع هذا التحول كانت جماعة العدل والاحسان تبني هياكلها وتوسع عضويتها حتى أصبحت قوة كبيرة تجمع بين قوة الخطاب والتنظيم إلى حد يلامس الثورية من ناحية والمرونة النسبية التي سمحت للنظام بالتساهل النسبي معها من ناحية أخرى، والمتابع لمسار الحركتين بما أفضى لهما من تصدر سياسي للمشهد في المغرب بالنسبة للعدالة والتنمية وحضور شعبي لافت للعدل والاحسان لن يجد صعوبة في تأكيد الصعود.

أما تونس فالعارفون بتاريخ حركة الاتجاه الإسلامي سلف حزب حركة النهضة اليوم يدركون إلى أي حد لم تستطع سياسة الحبيب بورقيبة ولا ابن علي قتل حركة الصعود لإسلامي تونس، بل الملاحظ أن الصعود الفكري وإضافات الشيخ الغنوشي وصحبه كانت في فترات الشدة، ومع أن آلة القمع كانت صارمة خصوصا مع ابن علي فإن الكمون في الداخل والنشاط في الخارج وانتظار لحظة انهيار النظام كلها ساهمت في المحافظة على أرضية تؤسس للصعود حين تتوفر ظروفه وهو ما كان بعد سقوط النظام الذي أسهم الإسلاميون في الثورة عليه وإن لم يكونوا البادئين بها.

ولقد عرفت الجزائر لحظة صعود مميزة للتيار الإسلامي عندما حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصارها المشهور ولكن مسارعة الجيش مدعوما بتأييد جناح من العلمانيين وموظفا أخطاء الإسلاميين وخطاب بعضهم ومشجعا أو مدفوعا من جهات

خارجية نافذة إلى الانقلاب على التجربة الديمقراطية الوليدة في الجزائر حد من هذا الصعود بل حوله إلى تراجع وارتباك مازال يلاحق إسلامي الجزائر ومع أن تجربة التكيف والخضوع لشروط ما بعد الانقراض وفرت أجواء لصعود نسبي لأحزاب وحركات ذات توجه معتدل فإنها ما تفتأ تقيد وتحاصر بقواعد اللعبة الجديدة، ولاشك أن الحالة الجزائرية اليوم تشكل استثناء من الصعود الإسلامي الملاحظ وإن بقيت عوامل هذا الصعود والتوسع قائمة عند توفر الظروف والشروط.

و مازالت الحالة الموريتانية محدودة والمعلومات عنها غير ذائعة ومع أن الإسلاميين فيها واجهوا حملات قمع وملاحقة خصوصا مع نظام ولد الطائع فإنهم سجلوا صعودا منذ أن حدث انفراج 2005 وتعزز هذا الصعود مع اكتسابهم الشرعية القانونية 2007 بتأسيس التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الذي يشكل اليوم قوة رئيسية في المشهد السياسي الموريتاني.

و كان قمع الإسلاميين في ليبيا من نوع خاص لأن نظامها كان من نوع خاص وعمل على إنهك التيار الإسلامي بكافة مدارسه، ومع ذلك حين اندلعت ثورة السابع عشر فبراير كان للإسلاميين فيها حضور ظل يتعزز ويتوسع حتى خيف من بعض مكوناته، ولما بدأ بناء ليبيا الجديدة وظهرت الأحزاب والجماعات لم يتخلف الإسلاميون الذين أخذوا موقعا متقدما في المشهد الجديد وهو ما شهدت به الانتخابات ثم المفاوضات فالحكومة فالإعداد للدستور.

و مع أن مسارات صعود الإسلاميين اختلفت من بلد مغربي إلى آخر ومع أن حجم هذا الصعود يتباين من حالة إلى أخرى فإن الحكم بتحقيقه ليس مجازفة ولا مبالغة، ولعله من الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا هو محدودية الإنتاج النظري المصاحب لهذا الصعود مما أفقده أحيانا العمق اللازم والوضوح النظري المطلوب وبلغت في هذا الصدد الخصوصية الفكرية لكل حالة ففي حين غلب على الحالة الجزائرية نوع من التقليد للمدرسة المشرقية ومثلها في ذلك الليبية وفي حين لم يعرف عن الحالة الموريتانية اختيار مدرسي معلوم فإنه غلب على التجريبتين الأبرز اليوم أعني التونسية والمغربية التوجه المقاصدي التجديدي الذي طبعهما بشيء من الانفتاح والمرونة الفكرية لم تتيسر لغيرهما.

## ثانيا: أسئلة ما بعد الصعود

يقول الإسلاميون إن صعودهم يعود إلى أصالة مشروعهم ومرجعيتهم الإسلامية التي تلامس مشاعر الشعوب المغربية، ويقول خصومهم إن الخطاب العاطفي الموظف للدين وأنماط من العمل الخدمي توظف الأعمال الخيرية والمساجد هي أهم عوامل الصعود، ويقول بعض المراقبين إن المظلومية في الماضي والأمل الذي بعثه اليأس من الآخرين أهم في تفسير هذا الصعود، وبغض النظر عن كل هؤلاء وما يقولون فإن وضعية الإسلاميين في طريقها إلى تقويم من نوع آخر، ولا شك أن الناس اليوم ينتظرون إنجازات ملموسة من حكومات تونس والمغرب وينتبهون لما يحققه الليبيون ويتأثر بكل ذلك حال الموريتانيين والجزائريين، والأسئلة بدأت تطرح وبدأت الانتظارات تكثُر والمساءلة تتوسع حتى دون إعطاء الوقت الكافي ودون توفر الظروف المناسبة وهكذا شرع في طرح أسئلة ما بعد الصعود ففكريا أصبحت الحاجة قائمة للحسم في الاختيارات الفكرية الأساسية بل للأساس المنهجي الذي على أساسه تكون هذه الاختيارات ولم يعد واردا الاستمرار في التنازل الرمادي لبعض القضايا الحساسة، ثم ماذا عن الإشكالات التي يطرحها النموذج السياسي وما حدود الانخراط في النموذج الديمقراطي وأي تفسير لتطبيق الشريعة وما الأطروحة الفكرية المفرقة بين مصدر الشرعية ومصدر التشريع، وكيف يكون التعاطي مع إشكالات التنمية في ضوء الميراث الصعب لدولة ما قبل الربيع وإكراهات الترابط التنموي مع الخارج وجهاته الأكثر حساسية من الحالة الإسلامية، وما حدود العلاقة وكيف تسير مع الشركاء الأجانب والغربيين بالذات والأوروبيين نظرا لارتباطهم بالمنطقة المغربية أكثر ويتقدمهم الفرنسيون ذوو الحساسية المفرطة من مشروع الاستقلال الثقافي والحضاري للتيار الإسلامي.

وبما أن صعود الأحزاب الإسلامية هذا قد رافقته موجة من انتشار المدارس السلفية وبعضها يميل إلى العنف بل ويمارسه، كما سبقها واستمر معها توسع للقاعدة وتنظيماتها في منطقة الساحل فإن ذلك طرح أسئلة إضافية على هذه الأحزاب، كيف تتعامل مع هذه التيارات ومتى تكون السلفية رأيا واختيارا يستحق كامل الحقوق مثل غيره ومتى تكون عنفا أو تحريضا ينبغي التعامل معه بصرامة القانون، وكيف التعامل مع ما يدعى الحرب على الإرهاب والتي في ظلها ترهب شعوب ويسوغ إرهاب شعوب، وما أنجع الأساليب لمواجهة مجموعات العنف التي أصبحت خطرا على أمن المنطقة وصورة الإسلام.

تلك كلها أسئلة من ضمن كثير من الأسئلة تنتظر الإسلاميين في صعودهم هذا مما يجعل تحديات ما بعد الاعتراف والنجاح أشد من تحديات مراحل القمع والملاحقة.

لم يعد واردا أن نتحدث اليوم عن إشكال الاعتراف وإنما يمكن الحديث عن موضوع التطبيع مع الحالة الإسلامية ورغم أن كثيرا من المخاوف المصنوعة عن التيار الإسلامي هي من صنع خصومه الذين يمتلكون من وسائل الاعلام والتجيش الكثير فإن الحاجة لمزيد من الطمأنة تظل قائمة حتى يعلم الناس أننا بصدد حركة تغيير وإصلاح ولسنا أمام حالة انقلابية تلغي وتحل على النحو الذي كان يظهر في بعض الأدبيات الحركية بدايات الصحوة الإسلامية المعاصرة.

إن الإسلاميين وقد حسموا بالقوة قبل الفعل إشكال الاعتراف، بل وخطوا خطوات جديفة نحو المجتمع وأحضانة يعطونه ويأخذون منه مطالبون بتوضيح أطروحتهم حول التعايش وفلسفته ومداه.

## ثالثا: من الاعتراف إلى التعايش

ليس خافيا أن هناك فرقا بين التعايش الذي يؤسس له فكر ويحكمه منهج والتعايش الذي تفرضه ظروف ويمليه ميزان قوى مختل، ولذلك ورغم الاسهامات النظرية المقدره في فقه التعايش المتوفرة عند إسلامي المغرب العربي وخصوصا في تونس والمغرب فإن الحاجة تظل قائمة لمزيد من الوضوح النظري والحسم الفكري في أمور يترتب عليها فقه التعايش مع المغاير أو المختلف.

تضم مجتمعات المغرب العربي مكونات عديدة من بينها من ينظر بقدر كبير من الشك وربما الخوف إلى التيار الإسلامي ويعود ذلك أحيانا إلى الصورة الذهنية التي يملكها هؤلاء عن مشروع هذا التيار، وأحيانا أخرى إلى خصائص لهذه المكونات ليس من السهل على الإسلاميين تقبلها أو التسامح معها، وهكذا فإن النظرة إلى المجتمع وما تركته فيه عقود من الاستلاب أو البعد عن المنابع الأولى تكون مسألة مهمة وما هي حدود الحريات الخاصة قبل العامة في المشروع السياسي للإسلاميين وهكذا فإن نوع التعايش مع أطراف المجتمع الرخو الذي تعود على الحرية المفتوحة حتى في ظل الاستبداد اختار نوع من التعايش المحرج، ولاشك أن نجاح الإسلاميين في اختبار العلاقة مع هؤلاء نجاحا لا يخدش المنهج الاصلاحى لتيار أساس رأسماله أخلاقي ويوفر جوا من الاطمئنان لهذا المكون محدد يحمل من الرسائل كثيرا، وينطبق هذا الحديث على مكونات التدين التقليدية التي خاصم بعضها التيار الإسلامي وتحالف مع بعض الأنظمة المطاح بها في الربيع المغاربي.

للدولة الوطنية إكراهاتها وللمسؤولية فيها استحقاقات لا يخفى أنها تقتضي منطقا يختلف عن منطق التعبير عن الموقف أو التنبؤ به وعن حديث همه الرئيس الوفاء للمرجعية أو تعبئة الرأي العام لمزيد من الكسب والتأثير، ولعل من أهم هذه الاكراهات مسألة المصالح التي تقيد حركة القائمين على أي دولة سواء كانت هذه المصالح اقتصادية وهي الأكثر تعقيدا أو أمنية وهي الأكثر إحراجا والناظر اليوم إلى خريطة مواقف التيارات السياسية الإسلامية من الحرب في جمهورية مالي سيدرك ذلك فإن يجد إسلاميو المغرب وتونس أنفسهم منساقين مع دعم الحرب أو تسويقها أو قبولها نظرا إلى مقتضيات التنسيق الأمني إقليميا ودوليا وإحساسا بالمخاطر الأمنية التي تسببها الجماعات التي عقدت الأمانة في مالي بينما يجد الآخرون خصوصا من يوجد في صف المعارضة في بلده الفرصة مناسبة لانتقاد التدخل الفرنسي واعتباره عدوانا يستبيح المنطقة والقارة ويتخذ من توسع جماعات الغلو مبررا له دون أن يدفهم ذلك إلى الاصطفاة مع هذه الجماعات لا في الموقف أو التصنيف بل كان التمايز واضحا والإدانة معلنة، فذلك مؤشر لافت على إكراهات تسيير الدولة، وإكراهات الدولة أكثر من هذين النوعين والتعايش مع هذه الاكراهات والمتطلبات أمر مطروح على الإسلاميين وهم يتقدمون لقيادة الناس والقيام على مصالحهم.

التعايش مع الآخر سؤال آخر يلزم على ضحايا الأمل وحكام اليوم التوقف عنده، وأهم مكونات هذا الآخر هو التيار العلماني بكافة مكوناته مدركين أن انطباق العلمانية على المعنيين ليس على إطلاقه.

ليس خافيا أن عددا من الأطراف المنضوية في هذا التيار ليست مسرورة من صعود الإسلاميين ولا تخفي كيدها لهم وأحيانا بأساليب لا تناسب اللحظة ولا تنضبط بالقواعد الديمقراطية وربما استقوى بعضها جهات عربية وغربية لا تدخر جهدا في إفشال صعود الإسلاميين، ومع ذلك فإن الإسلاميين مطالبون بانفتاح أكثر وقدرة على التعايش تأخذ في عين الاعتبار مخاطر التحول الحالي وحاجته إلى منطق التوافق الذي يوفر الأجواء المناسبة للتأسيس الديمقراطي الصحيح.

إن المؤشرات الأولية في الحالتين التونسية والمصرية غير مطمئنة، يمكنني أن أحمل المسؤولية للتيار العلماني أو الموصوف بهذه الصفة بحكم تعاطفي مع إخوان مصر ونهضة تونس وثقتي في فكر الانفتاح الذي يبشر به الأستاذ راشد الغنوشي، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة والحكم بناء على التعاطف والولاء مجازفة لا تقوى أمام المسؤولية المشتركة للجميع في الاستقطاب

الحالي بغض النظر عن نسبة كل طرف في تلك المسؤولية، من حق أي طرف أو أطراف نجحت في الانتخابات أن تحكم ومن حقها أن تعطى فرصة لتطبيق برنامجها ويحاسبها الناس بناء على ذلك ولكن في مراحل التأسيس يلزم منطوق آخر لأنه في أجواء المغالبة والصراع تصعب إجازة الدساتير وتنشوء منطلقات البناء الديمقراطي، نحن نتحول من استبداد خطير رعاه وعززه فساد مستشر وتدخلات خارجية قد لا تكون الديمقراطية أهم أولوياتها في التعاطي مع الشأن المغربي، من هنا فإن مصلحة التحول الديمقراطي تقتضي تشكيل جبهة وطنية واسعة للاتفاق على الأسس والقواعد مفضلين منطوق التعايش على مسار المغالبة.

و مما يدخل في باب التعايش رغم اختلاف الزاوية التي يتناول منها موضوع التعاطي مع المكونات العرقية غير العربية في الدول المغربية، ومع أن الإسلاميين ليسوا مقابلاً للأمازيغ أو الأفارقة السود لأن الرابطة عندهم ليست عرقية ولا لغوية فإن العلاقة مع المكون الأمازيغي في الشمال المغربي ظلت متوترة بحكم المساعي الاستعمارية للفصل أصلاً بين المكونات الثقافية للمنطقة المغربية وبحكم الطابع العربي لبعض الأطروحات الإسلامية وبسبب بعض الغلو في المطالب الأمازيغية وعدم الحضور المناسب لهذه المطالب في أدبيات الإسلاميين إن حضرت أصلاً، ومع أن العلاقة مع الأفارقة السود في الجنوب المغربي كانت أحسن عند إسلاميي موريتانيا فإن نفس الإشكالات وإن بصورة أخف تظل قائمة، ومن هنا فإن التعايش بين المكونات العرقية في المنطقة المغربية يستحق من تيار في حجم ومكانة وعدم عرقية التيار الإسلامي كل العناية بعيداً عن التجاهل في ظل العنوان الإسلامي العام أو التضخيم الذي يوفر أرضية لاستقطاب يضر بوحدة الناس ويفتح الباب للتدخلات الأجنبية.

يمثل التعايش مع الأجنبي والغربي منه خاصة سؤالاً آخر يلزم الإسلاميين الوقوف عنده بكل مسؤولية ووضوح، أدرك مثل كثيرين أن العلاقات في جانب كبير منها تتأسس على المصالح وأنه لا يلزم لها لا الحب ولا حتى الحماس، كما أدرك أن كثيراً من سياسيي الغرب ذوو نزعة براغماتية تجعلهم قادرين على لبوس ما يناسب لكل مرحلة ومع كل جهة، ولكن العلاقة بين الغرب والإسلاميين نظراً لظلالها الثقافية وأثارها الاجتماعية فضلاً عن طابعها السياسي تختلف قليلاً، وتقتضي فقهاً للتعايش يتأسس على الفكر وينتهي في السياسة والعلاقات الدولية.

لقد بادرت جهات بحثية معروفة بلقاءات لتنظيم حوارات بين مثقفين وسياسيين غربيين وأحزاب ومفكرين إسلاميين، كما نظمت لقاءات سياسية بين جهات حكومية عربية ومسؤولين في حركات إسلامية كبيرة، وبيادر بعض الإسلاميين للتواصل مع جهات غربية أكاديمية وسياسية، ومع أهمية هذا التواصل بمختلف أشكاله وما أفضى إليه من بعض الفهم والتفاهم فإن المسافة ما زالت طويلة وتحتاج من التيار الإسلامي بالذات إلى توضيح وشرح أطروحته للتعايش مع الآخر الغربي مهما كانت المعوقات والتي من أهمها أن في الغرب جهات مردت على معاداة كل ما هو إسلامي وتختزل كل العلاقة في مصالح تدرك أن منطوق التعامل معها سيختلف عما تعودت عليه من مقايضات لا تحترم أخلاقاً ولا تتقيد بمبادئ وفي الإسلاميين بعضاً ممن تعود على اختزال الغرب في دين وثقافة هي على النقيض مما عند الأمة.

لقد قدم بعض المفكرين الإسلاميين في المغرب العربي إسهامات مقدرة في فقه التعايش على مختلف الجبهات وتضمنت بعض الأدبيات الرسمية للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية شيئاً من تلك الإسهامات ومع ذلك فالحاجة قائمة لمزيد من الفرش النظري لهذا الفقه والتحديد السياسي الذي يخرج من دائرة الالتباس والتناول الرمادي التي مازال يلقي بظلاله على بعض المواقف والأدبيات.

إننا ونحن نجتمع في هذه الندوة التي تتناول حال المغرب العربي في ضوء التحولات الإقليمية الراهنة نحتاج إلى أن نخاطب كل الفاعلين في ساحتنا المغربية أن فلسفة الاعتراف المتبادل ومنطوق التعايش الإيجابي مطلب يتوجه للجميع ويستحق التنازل من الجميع وسيجد حصاده الجميع وسيتضرر من غيابه الجميع.